مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 01 السنة 2020 ص 930 - 949

تاريخ الإرسال: 2019/04/20 تاريخ القبول:2019/06/11

هشاشة بناء القانون لدى الفرد والمفعول الإمراضي للبيئة

Fragility in the construction of law among individual, and the pathogenic effect of the environment

رضوان زقار Redhouane Zeggar
zeggarred@gmail.com
المركز الجامعي لتامنغست University Centre Of Tamanrasset

الملخص:

تحتضن البيئة الكائن البشري منذ لحظة الإخصاب، بحيث لا يمكن لهذا الأخير أن يواصل نموه في غيابها. يبقى الانسان ينتقل من بيئة إلى أخرى، ولكل منها طبيعتها وخصائصها، فتقدم له متطلبات النمو التي يحتاجها من أجل بلوغ أوج نضجه، وأرقى مستويات تطوره. كل البيئات التي يترعرع فيها الانسان تحكمها مجموعة من القوانين تظهر في أشكال مختلفة ومتدرجة في الأهمية. تظهر بعض القوانين في شكل قواعد عامة أو أخلاق أو أعراف تساهم في تنظيم وسلامة حياة الانسان.

ليس من السهل دائما على الانسان أن يحترم القوانين التي تحكم بيئته، وتساعد فى المحافظة عليها، لأن هذه القوانين قد تتعارض أحيانا مع نزواته، رغباته، أهوائه، ميوله ومعتقداته. وقد ينجم الفشل في احترام القوانين عن هشاشة بنائها في نفس الانسان وهو ناشيء في مراحل نموه الأولى. وبهذا تتحول البيئة التي كانت صديقة للانسان إلى محيط متعفن، وتصبح حينها مصدرا للإصابة بالأمراض والاضطرابات النفسية والمشكلات السلوكية.

باستخدام تقنية الملاحظة بالمشاركة، تم رصد بعض السلوكات التي تبين أن ضعف بناء القانون لدى الفرد ونقص قدرته على احترام القانون قد حول البيئة التي يعيش فيها إلى محيط مليء بالضغوط النفسية والاضطرابات السلوكية، بقيت تنتقل من جيل لآخر، وجعل البيئة تتحول في بعض الأحيان إلى مصدر للمشكلات والاضطرابات.

الكلمات المفتاحية: البيئة، القانون، الفرد، المفعول الامراضي.

Abstract :

Environment embraces human being from fertilization to death. It is necessary for his growth in different developmental stages. Even though each environment has its nature and characteristics, every Environment is controlled by a set of laws, which can be seen in different forms : customs, manners, traditions and rules which participate in the preservation of the environment.

However, it's not always easy for an individual to respect laws, because it contradict sometimes his habits, drives, instincts, and beliefs, And in other cases it is related to the shortage of construction of the law in the self of human during his early developmental periods. This may transform the environment to a moldy ambience full with stress and psychological disorders and a source to a pathological effect.

By using participatory observation, data have been gathered, and showed that the fragility in the construction of law among individuals has transformed our environment to a source of many disorders and problems which has a transgenerational transmission.

Key words : Environment, law, individual, pathogenic effect.

مقدمة

يخضع وجود الكون من بدايته إلى نهايته إلى مجموعة من القوانين العامة والمحددة، تسير المجرات والكواكب وفق قوانين مضبوطة تسمح لها بالمحافظة على وجودها. يخضع نظامنا الشمسي هو الآخر إلى جملة من القوانين المتعلقة بالحركة والحرارة والجاذبية، وإن إلحاق الأذى بهذه القوانين يشكل خطرا على ديمومة ونشاط واستمرارية هذه المجموعة. تتميز هذه القوانين بكونها إلاهية محكمة الدقة وقوية المتانة. إن الأرض التي نعيش عليها هي جزء من النظام الكوني والشمسي، هي بدورها خاضعة إلى جملة من القوانين التي تنظم دورانها حول الشمس وحول نفسها محددة فصول السنة وأوقات الليل والنهار. وعندما ندقق النظر فإننا ندرك أن القانون هو سمة عامة تميز الحياة على ظهر الأرض، بحيث أن كل الموجودات على البسيطة لها قوانين خاصة تحكم نموها واستمراريتها. فهي تعيش في ظل توفر هذه القوانين، وتتلاشى في غياب شروط وجودها.

لقد أدرك الانسان عبر مراحل تطوره أن صناعة القانون والمحافظة عليه هو الضامن الوحيد لبقائه على ظهر المعمورة، أمام النزوات الهدامة التي يتميز بها. وقد أدركت الملائكة الكرام خطورة هذه النزوات عندما قالت لله تبارك وتعالى: "أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء"(البقرة:29). كإشارة إلى المخاطر الجسيمة التي تنجر عن فشل الإنسان في احترام القانون، كرمز يحدد ما له وما عليه، ويساعده في التغلب على أنانيته وكبح جماح نزواته.

وكلما تعقدت وتشعبت حياة الإنسان، كلما كان هذا الأخير في حاجة إلى بناء نصوص قانونية تحدد الحدود بين العالم الداخلي والعالم الخارجي. فهناك قوانين تضبط وظائف الزواج والميراث والأكل والبيع والشراء والسير والكلام والعمل والعلم...، وهذا من أجل النجاح في تنظيم وبناء حياة سليمة ذات معنى، وحضارة راقية. إن الغاية من هذه القوانين هي المحافظة على بيئة صحية تسمح بالنمو السوي للانسان. كلما كانت البيئة مناسبة للنمو الطبيعي، كلما ساعدت الفرد على بلوغ أرقى درجات النضج والتمايز، وعلى العكس من ذلك، فإن فشل الانسان في بناء قوانين فعالة أو عدم احترامها يجعل البيئة غير ملائمة للنمو السوي وتصبح بذلك مصدرا لاضطرابات وأمراض متنوعة.

من خلال مجموعة من الملاحظات مرتبطة بمجريات الحياة اليومية والاجتماعية نحاول أن نظهر أن هشاشة بناء القانون في نفس الفرد الجزائري قد حول البيئة التي يعيش فيها إلى محيط سام، تنتقل منه الاضطرابات والأمراض إليه وإلى بني جنسه، وتورث سلوكيا إلى ذريته. فما هي مظاهر هشاشة بناء القانون في نفس الفرد ؟ وما مؤشرات الاضطراب النفسي والسلوكي لديه في بيئته؟

1. البيئة الملائمة والنمو الأقصى

البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، بما فيه من تربة وماء وهواء، وبما يحتويه من مكونات جمادية وكائنات حية، وبما تزدان به صفحة السماء من شمس تمدنا بالطاقة اللازمة(حجازي، 1994). كما يمكن الحديث أيضا عن البيئة الاجتماعية والانسانية، للإشارة إلى طبيعة ونوعية العلاقات التي تحكم أفراد مجتمع ما، والبيئة الأسرية للتعرض إلى طبيعة ونوعية العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة. وبيئة

العمل للكلام عن العلاقات التي تربط العمال ببعضهم والقوانين التي تسيرهم في علاقاتهم مع بعضهم ومع العمل في حد ذاته. تساعد القوانين التي تظهر في أبسط صورها في شكل آداب وأخلاق عامة مرتبطة بالحياة اليومية على ضبط العلاقات بين الأفراد، وتفادي وقوع الانزلاقات التي تؤدي إلى تدهور الروابط وسيطرة الغرائز والنزوات الهدامة.

نقصد بالبيئة الملائمة هنا، تلك الظروف التي تتماشى وسياقات النمو الطبيعية للكائن البشري، إنها بشكل بسيط البيئة التي تحترم قوانين النمو وحاجات الانسان في مختلف مراحله النمائية. فحاجة الانسان إلى الحب والتقدير، يقابلها بيئة محبة مقدرة للانسان منذ ولادته. نتكلم هنا عن البيئة الوالدية التي يجب عليها رعاية الوليد والطفل وتوفير حاجياته المختلفة، منها تقبل الوليد، وتقبل جنسه، وتقبل شكله ولونه. يستند التقبل هذا إلى قانون هام، أي عدم نبذ مخلوق على أساس صفات لا دخل له فيها. عندما تتوفر حاجة الحب والتقدير للطفل فهو يكتسب صورة إيجابية عن ذاته، تقابلها تصورات إيجابية عن البيئة التي يعيش فيها، ومن هنا يكتسب الطفل الثقة الكافية في نفسه وفي الآخرين، مما يجعل علاقاته مع المحيط تتسم بالإيجابية والفعالية وروح المبادرة.

تؤدي البيئة في صورتها الطبيعية دور الحامي بالنسبة للانسان، حيث أنه لا يمكن أن نتصور وجود بشري خارج البيئة. تحتضن بيئة الرحم البويضة الملقحة وتوفر لها ما تحتاجه للنمو السوي، كما تحتضن الأم وليدها إلى صدرها الدافيء منذ لحظة الولادة، ويتكفل الوالدان بتوفير كل ما يحتاجه هذا الناشيء الجديد. ويتولى المجتمع تهيئة رياض الأطفال والمدارس والثانويات والمساجد والجامعات والمؤسسات من أجل احتضان الانسان في مختلف مراحل حياته. وكلها بيئات يترعرع الانسان فيها في المراحل النمائية التي يمر بها. تتميز كل من البيئات السابقة بخضوعها لقوانين محددة. ويبقى الانسان ينتقل من بيئة أو بيئات إلى أخرى حتى الفناء، متأثرا بخصائصها سواء كانت إيجابية أو سلبية.

تؤدي العوامل البيئية دور كبير في تكوين شخصية الفرد، حتى قيل أن الانسان ابن بيئته. تسمح البيئة الخارجية، من خلال المؤسسات المختلفة، للفرد بالوصول إلى مرحلة النضج، من أجل القيام بمساهمته هو بدوره في تطوير وتحسين هذه البيئة. توفر

البيئة للانسان العديد من الحاجيات الهامة في نموه منها: الأمن والغذاء والهواء والماء والدفء والحب والتقدير والانتماء، وهي كلها حاجيات ضرورية للنمو السوي.

من قوانين النمو، أنه عملية تلقائية لا يليق إعاقتها أو التعجيل بها، إنها تهدف إلى بلوغ سياقي التمايز والتكامل. بحيث يسمح للفرد بأن ينمي سياق تمايزه إلى أقصى درجاته حتى يتمكن من اختبار ذاته وفردانيته، غير أنه في ذات الوقت مطالب بأن يربط تمايزه مع تمايز غيره من الأفراد فيكون منسجما ومتكاملا معهم. كلما كانت العوامل البيئية غاية في الدقة والنظام والأداء، سمح ذلك للفرد بأن يُرقي مستوى تمايزه إلى أوج الدرجات. أما عندما تكون العوامل البيئية مضطربة نتيجة الفشل في تطبيق القوانين التي تحافظ عليها، فإنها تؤثر سلبا على نمو سياقي التمايز والتكامل، ومن هنا يبدأ مفهوم الاضطراب النفسي والسلوكي والاجتماعي في الظهور.

يدلنا علم الأنتروبولوجيا التحليلية والثقافية والاجتماعية، وعلم النفس الاجتماعي على أن البيئة كما أن لها دور الحامي والمؤمن للعديد من الحاجيات النفسية والعقلية، فإنها يمكن أن تصبح عامل خطورة على هذه الأخيرة في بعض الحالات. وكما تؤثر البيئة على الفرد بالإيجاب، فهي قد تؤثر عليه بالسلب منذ بداية تكوينه في رحم الأم، بل مباشرة بعد حدوث عملية الإخصاب. وعندما تكون البيئة مريضة أو مضطربة، فإنها تعرقل سياقي التمايز والتكامل بشكل أو بآخر. ومن هنا فإن الاهتمام بالبيئة والقوانين التي تساهم في المحافظة عليها لهو من أولويات مهام الانسان على الأرض، حيثما وجد.

2. العوامل البيئية بين الحماية والخطر

البيئة هي الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى، من حيوان ونبات وماء أو تربة أو مواد صلبة، ومود سائلة أو غازية، وما يضم من نظم طبيعية واجتماعية وثقافية(دياب، 1994). وهناك أيضا، بيئة اجتماعية، وثقافية، وجغرافية، وتاريخية، ونفسية، وإيكولوجية. تضمن هذه البيئات الحاجيات المختلفة التي يحتاجها الانسان في طريقه إلى النضج. وبحكم القواعد التي تضبط هذه البيئات فإنها تكون في صالح النمو الطبيعي والسوي للانسان.

غير أن البيئات المختلفة سالفة الذكر، كما أن لها دور كبير في إكساب الإنسان النضج والصحة والسعادة، فإنها لا تخل من أن تكون لديها انعكاسات سلبية عندما تكتنفها عوامل سامة نتيجة انتهاك القوانين التي تحكم كل بيئة، فتتسبب في العديد من المشكلات الجسمية والسلوكية والنفسية والاجتماعية. قد تؤدي البطالة مثلا إلى الشعور بضآلة القيمة لدى الشاب، وتهدد الحاجة إلى الانتماء، مما يشعره بالاغتراب فيدفع به إلى المخدرات أو الكحول أو الهجرة غير الشرعية.

إن نقص أو الفشل في احترام قانون التقبل مثلا، أي تقبل الذات وتقبل الأخرين كما هم: في أشكالهم، في أذواقهم، في ألوانهم، في آرائهم... يقود إلى نمو مشاعر العنصرية التي تجعل الانسان يعيش في حالة من التهديد المستمر والشعور بالنقص وغياب الأمن. عندما تتعرض حاجة الانسان للأمن إلى التهديد فإن كل جهوده تصبح مكرسة لتوفير وإشباع هذه الحاجة، ومن هنا يحق لنا أن نتساءل عما يبقى له من الطاقة في طريقه إلى بناء الحضارة، والاضطلاع بالرسالة المنوطة به في الحياة. إن الانسان في حاجة ماسة إلى الأمن، وإلا فإنه يصبح يعيش في حالة دائمة من القلق، الذي يعتبر نواة الاضطرابات النفسية والسلوكية المختلفة.

إن فشل الإنسان في بناء القانون في عالمه الداخلي، أو بالأحرى في اجتياز الأوديب، يعتبر بمثابة ثغرة في بناء الشخصية. ومن الناحية النفسية، ينم هذا عن ضعف في نمو الأنا الأعلى، ينجر عنه ضعف في إفراز مشاعر الذنب الضرورية لإعادة الانسان إلى جادة الصواب عندما يزيغ عن صورة الأنا، ويؤدي إلى انزلاقات متكررة على الصعيد الاجتماعي. وفي هذه الحالة يجب على المجتمع تقوية عوامل الرقابة التي تساعد الفرد على المحافظة على البيئة التي يعيش فيها، فإذا كان هذا غير ممكن، فإن البيئة الانسانية تصبح معرضة للخطر، ومصدر لمخاطر على الانسان.

تؤدي نشأة الانسان في بيئة تفتقر إلى القوانين أو تُسهل انتهاكها، إلى مشكلات متعددة واضطرابات على عدة أصعدة، مرتبطة بالمجال الذي يتم فيه عدم احترام القوانين التي تحكمه. لأن عدم احترام القانون يؤدي إلى تداخل في العلاقات تجعل الحدود غير واضحة بين الذات واللاذات، فيتأثر سياق التفرد، ولا يكون الانسان حينها قادرا على

تحقيق الاستقلالية ولا تحمل للمسؤولية في مختلف البيئات التي يتواجد فيها. نبين فيما يلي أثر انتهاك القوانين التي تحكم البيئات المختلفة التي تحتضن الانسان وأثره على الفرد والمجتمع معا.

1.2. المفعول الإمراضي للبيئة الرحمية

من المعروف أن هناك قوانين تمنع تناول المخدرات والتدخين وتعاطي الكحول نظرا للأثر السلبي لهذه المواد على الصحة الجسدية أو/و النفسية أو/والاجتماعية، لكن العديد من الناس لا يحترمون هذه القوانين معرضين حياتهم إلى تعقيدات ومشكلات هم في غنى عنها. يمكن أن نتكلم هنا عن الحامل التي تتعاطى التدخين أو الكحول، فيتسبب ذلك في حدوث مشكلات صحية لجنينها، على اعتبار أن رحمها هو بمثابة بيئة هامة وضرورية للنمو السوي للحمل. من خلال انتهاك القوانين الواجب احترامها من طرف الحامل، يكتسب رحمها طابعا إمراضيا، أي يصبح مصدرا لمشكلات مختلفة، بدل أن يساعد على النمو السليم للجنين.

كما أن فشل الحامل في اتباع توجيهات الوقاية من الأمراض وقواعد الصحة، يمكن أن يجعلها معرضة إلى أمراض مختلفة تؤثر بصورة مباشرة على النمو الطبيعي للجنين. نقض الغذاء الصحي المتكامل للحامل يؤثر على النمو الطبيعي للجنين، خصوصا في الأشهر الأولى من الحمل، وهي مرحلة حساسة بالنسبة لنمو دماغ الجنين. كما لا يغيب علينا أن الصراعات العلائقية والانفعالات النفسية الحادة التي يمكن أن تتعرض لها الحامل في فترة حملها نتيجة العنف الأسري أو الزواجي من شأنها أن تؤثر تأثيرا مباشرا على الجنين، فقد تكون عملية الولادة عسرة أو طويلة، أو حدوث الإجهاض، ويمكن أن يولد الصغير يعاني من اضطرابات سلوكية، كفرط النشاط أو اضطراب الأكل أو اضطراب النوم.

2.2. المفعول الامراضي للبيئة الوالدية

يرى وينيكوت(Winnicott) أن بعض الأمهات تقلقن لكل ابتعاد أو فراق لابنها عنها، وفي الواقع هن تكرهن القدرة التي يمتلكها الابن للابتعاد عنها والاهتمام

بالآخرين، والخروج عن سلطتها. إنها تخاف من قدرات الاستقلالية لطفلها، فهي تحب من يكون تابعا لها ومطيع، وتكره من يخرج عن سلطتها(Samacher, 1998).

ويمثل التفكك الأسري النمط الثاني للأسر المضطربة، ينجم عن هشاشة القانون أو غيابه، ويؤدي إلى صراع وخلاف دائم بين الزوجين، وقد لا يحاول الزوجان أن يبقى الخلاف بينهما فقط(على المستوى الثنائي)، بل قد يجعلا الطفل طرفا ثالثا في المشكلة. كما قد يحاول أحد الأبوين أن يجعل الطفل حليفا له ضد الطرف الآخر(فايد، 2003). وكثيرا ما يحدث وأن يصبح الطفل فريسة لصراعات حادة، ووسيلة للضغط على الطرف الآخر، كما قد يحدث للأم التي تمنع ابنها من زيارة أبيه أو العكس، في حالة الطلاق. نتساءل أحيانا في مجتمعنا هل نتزوج مع بعضنا، أو نتزوج ضد بعضنا. كثيرون هم الأزواج الذين كانت علاقاتهم ببعضهم قبل الزواج جيدة، فلما تزوجوا ساءت العشرة بينهم، لأنهم اعتقدوا أنه بحكم الانصهار بينهما، فإن القانون الذي يحكم العلاقة يغيب تماما. وكثيرا ما يفسد الأزواج العشرة بينهم نتيجة سوء أخلاقهم التي لا تصبح تستند إلى أي قانون.

إن حرمان الرضيع من حقه في الرضاعة الطبيعية دون مبرر وجيه، لا يساعد على النمو الطبيعي للوليد، ولا يسهل سياق إقناعه بالقيمة لدى من يقوم على رعايته. أفلا يمكن أن نعتبر هذا نوع من الظلم وهضم لحق صغير لا يعرف ولا يستطيع الدفاع عن حقوقه الأساسية.

قدم كل من باتسون وفاتسلافيتش (Bateson and Watzlawick, 1950) نظرية الرابطة المضاعفة القائمة على أساس التعليمة المتناقضة، التي فُسر على أساسها اضطراب الفصام، عندما يتسم أحد الوالدين أو كلاهما باتصال غير فعال أو مرضي مع الأطفال الذين يقومون بتربيتهم أو التكفل بهم. يعتقد الباحثان أن عدم التوازي بين الاتصال اللفضي والاتصال غير اللفظي هو الذي يقود للاضطراب النفسي أو السلوكي وحتى العقلي، لأن استعمال التعليمات المتناقضة مع الأطفال واستخدام رسائل متعارضة لا يسمح للطفل بأن يميز بين الصواب والخطأ، ويعد من عوامل الإصابة بالمرض

النفسي، كأن تقول الأم لابنها أنها لا تحب السرقة، لكنها في نفس الوقت، ترحب بلعبة قام ابنها بسرقتها(فايد، 2003)، فلا يفهم الطفل القانون، هل يفعل أو لا يفعل.

في حين يقدم ليدز نظرية الاعوجاج للإشارة إلى الأسر التي تتسم بقلة الانسجام والاتصال وطغيان أحد الزوجين على الآخر، حيث تكون العلاقة بينهما اتكالية بدل تكاملية، إضافة إلى غياب المرونة والحوار. في بعض الحالات يقوم أحد الوالدين بالتحالف مع الإبن أو الأبناء ضد الطرف الآخر. تقول إحداهن: "قال لي(ابنها) لو كان يزيد يضربك(زوجها) نوريلو"، وهنا تسوء العلاقات أكثر وتتفكك الأسرة وينحرف الأبناء فيتجهون نحو المخدرات أو السرقة أو الانتحار أو الكحول...

3.2. المفعول الإمراضي للبيئة الأسرية على نمو الطفل

الأسرة هي خلية المجتمع، إن صلحت صلح المجتمع، وإن فسدت فسد، فهي تؤدي دور الحامي ضد المرض النفسي والعقلي، وفي نفس الوقت قد تكون سببا في نشوئهما. إذ تشير بعض الدراسات إلى وجود أبنية أسرية معينة تساعد في الإصابة بالذهان أو الانحرافات السلوكية بأنواعها المختلفة(فايد، 2003). ويشير التحليل النفسي إلى العصاب الأسري كتعبير عن واقعة تكامل الأعصبة الفردية و تشريطها المتبادل ضمن أسرة معينة، وكذلك لتبيان التأثير المرضي الذي قد تمارسه البنية الأسرية، وبنية العلاقة الزوجية بين الوالدين بشكل رئيسي على الأطفال(لابلانش وبونتاليس، 1985).

إن تعاطي أحد الإخوة للتدخين، خصوصا إذا كان الأخ الأكبر، وكانت له مكانة بين بقية الإخوة، فإن ذلك من شأنه أن ينقل هذه الآفة إلى الإخوة الآخرين عن طريق عملية التماهي أو التقليد، حيث تكون احتمالات اتصال الطفل بالمادة كبيرة، وتكون حاجته للانتماء في هذه المرحلة أكبر قوة من رضوخه إلى احترام القوانين والحدود. وكذلك هو الحال بالنسبة لتعلم سلوك تعاطي المخدرات، وسوء استخدام الأدوية، وتبني السلوكات العدوانية في التعامل مع الغير.

مع مشكلات السكن لدى بعض الأسر، تضطر هذه الأخيرة إلى جعل البنات والبنين، حتى في مرحلة المراهقة، ينامون في غرفة واحدة، وأحيانا إلى جوار والديهم في نفس الغرفة. يسهل هذا الاكتشاف المبكر للحياة الجنسية لدى الراشدين عند الطفل، وهو

ما قد يسهل حدوث مشكلات سلوكية غير سوية في العلاقات بين الجنسين، وتكون في مقدمتها الانحرافات الجنسية، كفُحش الكلام، والتحرش الجنسي وحتى زنا المحارم.

4.2. المفعول الامراضي للبيئة التربوية

تتضمن البيئة الأسرية العديد من الأنماط التربوية السليمة كالنمط الديمقراطي، الذي يساعد على النمو السوي للطفل، لكن قد تتبنى بعض الأسر أنماطا تربوية غير سليمة تجعل نمو الناشيء في خطر. حسب دراسة سيزر وروف(عن أسعد، 1994) فإن بعض الأنماط التربوية تقود إلى انحرافات سلوكية، كما هو موضح في الجدول التالي:

النمط التربوي	الانحراف السلوكي
الرفض الأسري والإهمال (carelessness) "موتك خير ما حياتك، كي انشوفك نكره حياتي"	تشوه صورة الذات، فشل التمييز بين الحسن والقبيح، الحاجة إلى لفت الانتباه، العدوان، الحسد، الوحدة، قلة الثقة، الحرمان الانفعالي.
الحماية المفرطة (over–protection)	الاتكالية، انعدام الاحساس بالواقع وقلة فرص اختباره، الخمول، عدم تكوين المهارات الضرورية، الشعور بالعجز.
التدليل(permissivness)	الأنانية، الإلحاح في المطالب، العدوانية، قلة الصبر، العجز عن تقويم الذات، استغلال العلاقات الاجتماعية.
التزمت في المعايير	التذمر ونقد الآخرين، القسوة على الذات، طفيلية الضمير، العجز عن تقويم السلوك، تجمد الشخصية وقصورها، والانحراف.
الظلم أو القسوة والتشدد أو المبالغة في الصرامة	الخوف، الحقد، القسوة في حساب النفس، انعدام روح المبادرة، ضعف مشاعر الصداقة، الالتواء والمروق، تثبيط الإحساس بالجرأة والقيمة، انعدام التلقائية.

تنافس الإخوة، والتمييز بينهم	زعزعة الأمن، السلوك المستهجن للفت الانتباه، النكوص، العدوانية.
انحراف النمط الوالدي	تقليد النمط الوالدي، أو الاتجاه نحو أنماط منحرفة أخرى.

5.2. المفعول الامراضي للبيئة المدرسية

يرى بعض الباحثين أن القائمون على شؤون المدرسة يتعاملون أحيانا مع التلاميذ كما لو كانت هذه الكائنات البشرية ماكنات، وهو أول خطر يمكن أن يحدث في المحيط المدرسي(Si Moussi et col.,:2002)، حيث يتم الاهتمام الزائد بالمقررات الدراسية على حساب المطالب التربوية وطبيعة المرحلة النمائية التي يمر بها الناشيء. أما في المجال التعليمي فقد تعطى الأسئلة صعبة جدا أو تعجيزية في الامتحان فتقود المتعلم إلى الاكتئاب والشعور بالعجز، أو على النقيض من ذلك، فقد يقدم موضوع الامتحان سهل جدا فيقود المتعلم إلى الغرور. يتبنى المعلمون أحيانا أحد هاذين الموقفين، ليتظاهر الأستاذ بقوته، أو بطيبته، ومرات ليتحاشى التدخلات التي قد تصل إليه من طرف الزملاء أو الأولياء، أو أطراف أخرى.

إن هشاشة تطبيق القانون والسماح بتفشي ظاهرة الغش، بالرغم من أنها ممنوعة قانونا، يظهر مدى انتشار هذه الظاهرة في العديد من المؤسسات التربوية. بعض التلاميذ يتفننون في مختلف تقنيات الغش، وكثير من الأساتذة يتساهلون، والإدارة أحيانا تغض الطرف وتتسامح، ثم تشتكي من الظاهرة، وكأنه ليس لها دخل في نشوئها واستمرارها. كما نجد أحيانا أن المعلمين أنفسهم(الذين يحرسون الامتحان) هم الذين يقدمون الإجابة الصحيحة للتلاميذ في الامتحان. وبهذه الصورة، لا يتعلم التلميذ أن الغش ظاهرة ممنوعة، لما يرى أن ممثلا للأنا الأعلى بالنسبة له يقوم بهذا السلوك.

إن تفشي بعض الظواهر الخطيرة في المدارس والثانويات جراء قلة التوعية والردع القانوني من شأنه أن يحول هذه البيئة التربوية، التي يفترض أن يتعلم فيها التلميذ معلومات مفيدة، إلى بيئة تساعد على تعلم السلوكات غير السوية، وتقود إلى الاضطرابات الانفعالية والسلوكية. انتشار ظواهر العنف المدرسي والتسرب المدرسي

والتدخين والمخدرات عند المراهقين هي كلها مظاهر تدل على هشاشة بناء القانون على الصعيد الداخلي(في نفوس الناشئة)، ولكن كذلك هشاشته في من يمثلون القانون على مستوى العالم الخارجي(الأولياء، المربون، الأساتذة، المدراء، المسؤولون...).

6.2. المفعول الإمراضي في الجـــامعـــة الجزائرية

من التعاريف الشائعة للجامعة أنها الجهاز العصبي للمجتمع، فهي بالنسبة للمجتمع بمثابة الجهاز العصبي بالنسبة للجسم. لكنها في إطار النظام الاجتماعي التقليدي، والمجتمعات المتخلفة، تتحول إلى مكان لأخذ الشهادة بكل الطرق، ولو كان على حساب القوانين التي تحكم وتسير التكوين الجامعي. يستعمل بعض الطلبة الغش، التدخل، الرشوة، المحاباة، من أجل الحصول شهادة، تدعم ملفا للحصول على منصب لتدعيم واسناد الشبكات العلاقاتية للعشيرة أو القبيلة. لذلك نجد أن اهتمام نسبة معتبرة من الطلبة موجه بالدرجة الأولى ليس على العمل، وإنما على الحصول على درجات تسمح لهم بالانتقال فقط.

حضور الطلبة في قاعات الدرس يكاد يكون مقتصر على حصص الأعمال الموجهة الإجبارية، وهم في الغالب لا يحضرون إلا تحت التهديد بالإقصاء، وكأن القانون الخارجي هو وحده من يضبط الحياة الجامعية، أمام هشاشة كبيرة في بناء القانون الداخلي لدى الأفراد. ومن جهة أخرى، فإن القانون الذي يضبط الإقصاءات واضح، لكن القائمون عليه يغفلونه كثيرا، فلا يطبقونه بصورة مستمرة لسنوات، أو يطبق على فئة ولا يطبق على أخرى، مما يجعل البيئة الجامعية في حالة من التسيب لا تسمح بالعمل الأكاديمي الجاد أو البحث العلمي المثمر.

التأخر في الدخول الجامعي ظاهرة يمكن ملاحظتها منذ سنوات ، وكأنه لا توجد قوانين تحدد الدخول والخروج الجامعيين. كل سنة، تظهر عوامل تؤخر الدخول الجامعي أو تعجل بالخروج: شهر رمضان، الأعياد الدينية، زيارة وزير، عدم فتح المطعم، عدم توفير النقل، بعد المسافة...، إننا نبدأ التدريس متأخرين وننهيه باكرا، ويضيع وقت طويل في أمور أقل أهمية بالنسبة لرسالة الجامعة. مثلا، رغم أن الدراسة في شهر رمضان جارية إداريا، وقانونا، إلا أن الأساتذة والطلبة والإدارة لا يحضرون إلا في حد أدنى.

تواطؤ من عدة أطراف على سحق القانون، وبيئة العمل أصبحت مريضة. نذكر أنه حسب نظام ل م د، الذي تبنته الجامعة الجزائرية منذ سنوات، فإن الحجم الساعي لكل وحدة يتراوح بين 14 و16 أسبوعا في كل سداسي، لكنه يندر أن نجد أستاذا درس هذا الحجم الساعي على مدار سنوات، لأسباب يفوق التطرق إليها حدود هذا المقال.

من الظواهر التي تنم عن هشاشة بناء القانون لدى الفرد، وقلة احترامه من طرف القائمين عليه، نجد ظاهر إضراب الطلبة عن الدراسة في الجامعة، في أي وقت(بداية الدخول الجامعي، نهاية السنة الجامعية، في أوقات التدريس)، وأحيانا دون سابق إنذار، واللجوء إلى غلق أبواب الجامعة أو مدرجات التدريس لأن أمرا ما ليس على ما يرام. أحيانا يعرف ممثلوا المنظمات الطلابية أنهم على خطأ، ولكنهم يصرون على سلوكاتهم المحطمة للجامعة، نظير الحصول على مصالح خاصة. بدل خضوع الجميع للقانون، يتخذ البعض من كثر عددهم وسيلة للضغط على الآخرين، والاستحواذ على ما ليس من حقهم.

7.2. المفعول الإمراضي للبيئة الثقافية

تنتشر الأفكار غير السليمة والمعتقدات اللامنطقية في مختلف البيئات التي يعيش فيها الإنسان، إنها أفكار تنتقل إلى الفرد من البيئة التي يعيش فيها، ولها مفعول سلبي في حالة عدم التخلي عنها أو تصحيحها، وعندما تتحول إلى معتقدات دفينة أو محورية فإن آثارها التدميرية على الفرد والبيئة تكون وخيمة. تنتشر أفكار آلية مغلوطة وهدامة في المحيط المدرسي مثل: "اللي اقرا اقرا بكري"، "اللي اقرا اقرا في اكتوبر"، للإشارة إلى فوات الأوان والاستسلام للكسل. كما تشجع صيغة: "من نقل انتقل، ومن اعتمد على نفسه بقي في قسمه"، الغش والخداع. ويكمن المشكل هنا أحيانا، في غياب من يحارب ويصحح هذه الأفكار المريضة.

تنتشر في البيئة المهنية مجموعة من الصيغ والأمثال الشعبية تعمل كموجهات لسلوك الفرد في مختلف المناصب والوظائف. يتشرب الفرد هذه الثقافة منذ نعومة أظافره مما يجعلها أكثر قوة من الثقافة التنظيمية التي تعمل في صالح تنمية المؤسسة. ومن القواعد الشائعة والسامة نجد الأمثلة التالية: "عدوك صاحب صنعتك"، "رزق البايلك"،

التي تحولت إلى "انتاع التيو"؛ "انتاوعنا"، "هذا براني"، "أبناء المنطقة"، التي تشجع الانتهازية وخدمة المصالح الضيقة بدل المصلحة العامة للمنظمة، وترجح أولوية الانتماء على حساب الكفاءة، وتكرس الرداءة والتبعية بدل الانتاج والاستقلالية، وركود المؤسسة بدل رقيها.

8.2. الغلو واستخدام الدين للأغراض الشخصية

يعتبر النفاق من الأمراض الخطيرة التي تصيب الانسان في معتقداته وقد تنتقل إلى سلوكاته، أو العكس. فبدل أن يتعامل الانسان مع الدين تعاملا راشدا، نجده يستعمله استعمالا صبيانيا، يجعله يتشبث بالمستحبات ولا يلق اهتماما للأصول أو الفرائض. يستخدم الدين عند البعض لأغراض شخصية أو لتخذير الآخرين. يكفي أن نقدم مثالا عن هذه الطالبة الجامعية المتحجبة، التي تستخدم خمارها، كرمز ديني، لإبعاد شكوك الحراس عنها، عند استخدامها لكاتم الصوت من أجل الغش في الامتحان.

كل في مكان نشاطه، يستخدم كثير من الجزائريين الدين عن وعي أو عن غير وعي لخداع الآخرين، وتبرير النقائص التي تشوب الواجبات المنوطة بهم، من قبيل الاستعمال غير الملائم لبعض الآيات القرآنية "الله غالب"، التي لا تعبر عن سلامة المعتقد في بعض الحالات، بقدر ما تدل أكثر على عدم قدرة الفرد على تحمل مسؤولية احترام القوانين التي تحكم الوظيفة المنوطة به. الدين كقانون إلاهي، جدير بالاحترام من طرف العباد، لكن الواقع يظهر على مدار الأزمان أن الانسان كفور، إنه يميل أكثر إلى اعتناق وتبني ما يكون مصدر لذة ومتعة له ولإشباع نزواته، من ميله إلى تبني الحق والقانون الذي يسنده.

يشير مظهر(2010) إلى أن علاقة الجزائري بالاسلام انتهازية، فهو يأخذ منه ما يحتاج إليه، ويتخلى أو يغفل الباقي. تسببت هذه العلاقة في صراعات نفسية اجتماعية زادت من تعقد حياتنا اليومية وجعلت الفرد هشا. لا يوجد عندنا ما يدعو للدهشة عندما نجد أن الجزائري لا يتعلم قانون المرور وعندما يقع حادث مرور، يقول: "الله غالب". وقد نجد طالبا لا يدرس أبدا، وعندما يرسب يقول: "الله غالب"، يشير التحليل النفسي إلى عصاب المصير كتعبير عن الوجود المتصف بالعودة الدورية لتسلسل متطابق من

الأحداث البائسة عموما، ويبدو الشخص خاضعا لهذا التسلسل كخضوعه لقدر خارجي محتوم، بينما يجدر بنا، تبعا للتحليل النفسي أن نبحث عن مصادره في اللاوعي، وخصوصا من خلال مبدأ اضطرار التكرار (لابلانش وبونتاليس، 1985).

9.2. التعسف أو التهاون في تطبيق القانون

ترسم معالم الداخل والخارج لدى الفرد انطلاقا من القانون، سواء كان ذو مصدر اجتماعي أو ديني أو مدني. يساهم هذا في تشكل الأنا الأعلى ويخلق صيرورة عمل منتظمة بين مختلف أجزاء الأنا، لكن الملاحظات الاجتماعية اليومية تبين علاقة متذبذبة به سواء كان مدني أو ديني، نأخذ مثالين لتوضيح ذلك. وفي أبسط معاني المفعول الإمراضي في التعسف في تطبيق القانون، يظهر في أنه لا يطبق على الجميع، أو أنه يطبق على الضعفاء فقط.

إن القانون الذي يساهم في جعل البيئة سليمة هو نفسه قد يتعرض للفساد، كأن يطبق على فئة ولا يطبق على فئة أخرى. الجزائري يعلم أن الإرث مقنن في الإسلام، لكن لا تخلو عائلات كثيرة من خلافات عند تقسيم التركة، ولا يرض الأفراد بنصيبهم إلا لما يعجزوا عن أخذ حق غيرهم. من جهة أخرى معروف أن الإسلام يعطي نصيب من التركة للمرأة، لكن عبر التاريخ ضل هذا الحق مهضوما في أحيان كثيرة، حيث يُحتفظ به للرجل، وتحرم المرأة منه في عدة أسر.

وليس من الصدفة أن تكون الجزائر من بين الدول الأولى في حوادث المرور، يفترض أن كل شخص يسوق مركبة يكون على علم ودراية بقانون المرور، لكن الممارسات اليومية تثبت أن الجزائري لا يطبق أبسط قوانينه، كحزام الأمن، إلا في حضور ممثل للنظام الرسمي، وينزع بمجرد تجاوزه. مفهوم القانون عندنا طفولي، حيث أننا لا نحترم القانون إلا عند الضرورة، ولا نراه يخدمنا حتى في الأمور اليومية البسيطة(حزام الأمن، مواقيت العمل، الطابور في المتاجر)، حيث يُنظر للقانون من طرف العديد من الأفراد ليس لمُنظّم للحياة، وإنما كعائق أمام إشباع النزوات. إن بناء القانون هش في النفس، وتطبيقه مرهون بوجود ممثل القانون الخارجي.

10.2. المفعول الإمراضي للبيئة المهنية (المعاناة في العمل)

إن تزايد أعباء العمل، والمكانة المنخفضة للعامل والأجور غير العادلة وعدم وضوح وتكافؤ فرص الترقية كلها عوامل تؤدي إلى ارتفاع مستوى الضغط لدى العامل. وإن الضغوط الزائدة في العمل قد تؤدي إلى ارتفاع مستوى الهرمونات المرتبطة بالتوتر فينتج عن ذلك شكاوى وأمراض سيكوسوماتية مختلفة.

إن مفهوم العمل لدى كثير من الجزائريين مدرك بصورة مشوهة، وغالبا ما يستعمل الفرد منصبه كحصن أو ملاذ أو مكان للانتهازية والنهب(الخطفة). كل حسب الظروف المواتية بالنسبة له، يستعمل نفوذه في الحصول على مزايا لا يخولها له القانون. في بعض الأحيان تعطل الماكنات أو الأجهزة عمدا حتى يستفيد العامل من راحة أو غياب أو يسهل عليه التملص من العمل. تستعمل العطل المرضية بصورة غير واقعية، فلا تؤخذ من طرف الفرد لأنه مريض، ولكن لقضاء مصالح أخرى أو للراحة، أو تبرير غياب. ومع التقدم التكنولوجي، يبرر بعض الموظفون تماطلهم في العمل بانقطاع تدفق الانترنات(راحت ال connexion) والواقع غير ذلك، من أجل قضاء حوائجهم، وتعطيل مصالح الناس ولو مؤقتا.

يستعمل الأفراد الحيل لكي يدخلوا متأخرين قدر الاستطاعة إلى مكان العمل، ويجتهدون في الخرج المبكر، ولا يتردد البعض في الغياب عن العمل إلا عندما يفشل في ذلك. العمل بالنسبة لكثير من الأفراد هو الحضور في مكان العمل، وليس القيام بالوظيفة والإنتاج وخدمة الغير. مكان العمل في كثير من الأحيان فضاء لصراعات بين الأفراد أو العمال والمسؤول، وكأن الفرد مجند ضد العمل. إننا ننتظم أحيانا كي لا نعمل "أياو نتفاهموا او ما ندخلوش نقراو". يؤثر هذا النمط من السلوك سلبا على المردودية والأداء في شتى الميادين ويجعل الفرد تابع ومستهلك، وبعيد عن الصحة النفسية.

كما تظهر هشاشة القانون في بيئة العمل في المجتمع الجزائري في الانتهاكات المختلفة التي تحدث في إطار العمل، وتؤدي ليس إلى المرض الجسدي فقط(مرض السكر، ارتفاع ضغط الدم...)، وإنما أيضا إلى المرض النفسي(القلق، الاكتئاب، الاحتراق النفسي، الفصام) وحتى إلى فقدان الحياة في بعض الأحيان. من جهة أخرى نجد أن

التسلط الذي قد يتبناه بعض المسؤولون اتجاه مرؤوسيهم، ومن يقعون تحت مسؤولياتهم يستنزف طاقة العامل في خصومات وصراعات نفسية وعلائقية على حساب الانتاج. ولا تقل تحرشات من لديهم نفوذ بمن يرون أنهم عائق أمام نزواتهم، سواءا كانت جنسية أو غير ذلك.

11.2. المفعول الإمراضي للبيئة الاجتماعية

الزواج في مجتمعنا وظيفة بيولوجية وتقليدية تتم تحت الإطار الديني، لكن داخل هذا الإطار نجد التقاليد هي المسيطرة. المهر مثلا، كشرط من شروط الزواج غير محدد دينيا فهو بين قنطار من ذهب وخاتم من حديد، ومتروك لخصوصيات الأفراد، لكن المجتمع قد يقيده بقاعدة اجتماعية، فأصبح ما يعرف بمهر المثل أو العرف، الشيء الذي تسبب في انتشار مجاعة جنسية أصبح المجتمع غير قادر على التحكم فيها، ويبرر الوالدان مهر المثل بقولهم "ما نخالفوهاش على اختها"، محطمين بذلك قانون الفروق الفردية بين الأفراد.

تتم الأعراس في عدة مرات في جو من الفوضى، بسبب دوس البعض على القوانين الأخلاقية والقواعد الاجتماعية والمدنية. في موكب العروس مثلا، لا يراع السائقون كل قوانين المرور وهم في الطريق، ويتعمدون الدوس عليها أحيانا، وعندما يقع حادث مرور وتزهق فيه أرواح يلجأ الأفراد إلى الدين لتبرير الحادث قائلين: "الله غالب، كاتبة، جابها ربي". في كثير من الأحيان يرغم صاحب العرس كل القاطنين بجواره، وحتى البعيدين نسبيا عنه، بالاستماع إلى الأغاني التي يرغب فيها هو، من خلال استعمال مكبرات الصوت، وكأن العرس يهم الجميع. كما تستعمل السيارات في تمنراست استعمالا غير عقلاني، أو كلعب، كتعبير عن عجز الأفراد عن تسيير مشاعر الفرح لديهم، وليس من النادر أن تقع حوادث مرور مميتة في مواكب الأعراس بسبب قلة احترام قانون المرور.

لقد أصبح العنف في الملاعب من المشكلات العويصة التي تعاني منها الجزائر، إذ تنامت هذه الظاهرة منذ سنوات، وأصبح من غير الممكن القيام بمباراة في كرة القدم دون الحضور المكثف لرجال الأمن، ومع ذلك تحدث تجاوزات وانزلاقات سلوكية

كثيرة. ففي سنة 2010 عندما فاز الفريق الوطني على نضيره المصري، فقد حدث في الاحتفال بهذا الفوز موت 14 شخصا، بين دهس، وصدم، ودوس، وسقوط، وجُرح 254 شخصا، وحرقت أو دمرت شركة جيزي على سبيل المثال، وأُهدرت ملايين الدنانير في أشياء لا تسمن ولا تغني من جوع(المفرقعات والألعاب النارية، أو الشماريخ).

يعرف المدخنون في الجزائر أن التدخين مضر بالصحة الجسدية وحتى النفسية، ولكنهم يصرون على التمادي على هذا السلوك، وقد يعتقد البعض أنه من شيم الرجولة. كما يعرفون أيضا أن التدخين في الأماكن العمومية والأماكن المغلقة ممنوع قانونا، لأنه يضر بالصحة الجسدية للمواطنين، لكننا نجد المدخنون يدخنون في المقاهي، في المطارات، في أماكن العمل(المكاتب أو القاعات) وقاعات الانتظار(الحافلات، القطارات)، إنهم لا يدخنون إلا عندما لا يستطيعون إلى ذلك سبيلا. تظهر الملاحظات السابقة الهشاشة التي يتميز بها بناء القانون في نفوس الأفراد، وتبين التهديدات التي تنجر عن ذلك على البيئة والفرد معا.

خلاصة

يُكون التفاعل المستمر بين الفرد ومحيطه البيئات المختلفة التي يترعرع فيها الانسان في مراحل النمو والتطور. ومن أجل المحافظة على هذه البيئات، وتفادي الاصطدامات الناجمة عن نزوات البشر وحاجياتهم المتضاربة، اهتدى الانسان شيئا فشيئا إلى القانون، كحامي لكل من الفرد والمجتمع. يبدأ القانون في شكله الأولي من تكون الضمير الانساني، ثم يتدرج إلى القوانين المدنية في مختلف جوانب الحياة الانسانية. وعندما يكون القانون الداخلي مبني بصورة سليمة ومتينة فإن الانسان يعرف عن طريق التعلم ما له وما عليه، وهو ما يجعل البيئة تؤدي دور الحامي في سياق النمو الانساني. أما عندما يكون بناء القانون الداخلي هش لدى الانسان فإن ذلك يتطلب إسناده بالقانون الخارجي، ودعمه عن طريق تطبيقه بحزم وعلى الجميع.

في المجتمعات التي وعت أن القانون يساعد على تنظيم الحياة الانسانية، وكان القانون يعمل في مصلحة الجميع، وقف الكل سدا منيعا ضد كل التهديدات التي من شأنها أن تحطم القانون أو تغفله، مما أحدث نوع من التوازن بين المصلحة العامة

للمجتمع والمصالح الخاصة للأفراد. عندما يجتهد الأفراد في احترام القانون في مختلف جوانب الحياة(الإيكولوجية، المهنية، المرورية، الاجتماعية، التربوية،...)، فإن ذلك يجعل البيئة الانسانية سليمة تساعد الانسان في بلوغ أوج مستويات الرقي، ومصدر للاشباع المتبادل للحاجيات الانسانية.

لقد حول الأفراد في المجمعات التي لم تلق بالا لإقامة القانون، أو نظرت إليه كعائق أمام إشباع النزوات، أو رأته في مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، بيئتهم إلى محيط فاسد ومتعفن جراء كثرة المشكلات النفسية والانحرافات السلوكية، فأصبحت البيئة ذات طابع إمراضي، ومصدر خطر لحياة الانسان، وكان يفترض بها أن تكون صمام حماية وأمان.

إن الاحترام المتزايد للقانون من طرف ممثلين القانون أولا، وكل الأفراد، كل في مكان نشاطه، هو وحده الكفيل بالمحافظة على بيئة سليمة تساعد الانسان على النمو والتطور، وتنقل المجتمع من دائرة التقوقع والتخلف إلى فضاء الارتقاء الحضاري.

المراجع

القرآن الكريم، مصحف التجويد، رواية ورش عن نافع، طبعة 1434 هـ.، مطبعة الثريا، دمشق.

أحمد كامل حجازي(1994)، **مفهوم البيئة وصحة البيئة**، التربية القطرية، عدد111.

حامد الشافعي دياب(1994)، **المعلومات ودورها في خدمة البيئة**، التربية القطرية، عدد111.

حسين فايد(2003) **علم الاضطرابات السلوكية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

لابلانش وبونتاليس(1985)، **معجم مصطلحات التحليل النفسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

مخائيل أسعد(1994)، **علم الاضطرابات السلوكية**، دار الجيل، بيروت، لبنان.

سليمان مظهر(2010)، **نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية، مصدر المجابهة**، ثالة، الجزائر.

Medhar S. (1990), **Traditions contre développement,** Enap, Alger.

Medhar S. (2011), **La violence social en Algerie,** Thala édition, Alger.

Medhar S. (2012), **Les entraves à la recherche scientifique en Algerie,** Dar Kortoba, Alger.

Samacher R. (2003), **Psychologie clinique et psychopathologie**, Baume-les-dames, Paris.

Si Moussi A. et col (2002), **Elève contre enfant, regard psychopathologique sur l'école,** ENAG/INRE, Alger.